Journal of Studies in History and Archeology Vol.101, No 3 (June2026)
ISSN: (2075-3047)

موقف جريدة الكرخ من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٩٣٦- ١٩٣٩)

The position of AL-Karkh Newspaper on the political, Economic, and Social Conditions in Iraq (1936- 1939)

أ.م.د. حيدر عطية كاظم
الجامعة المستنصرية – كلية الآداب
رقم الهاتف: ٠٧٧١٧٤٨٤٥٠٢
haider.attia@uomustansiriyah.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

الملـــخـــص:-

يتناول هذا البحث حقبةً مهمةً من تاريخ العراق المعاصر خلال المدة (١٩٣٦-١٩٣٩)، وهي مرحلة اتسمت بتقلبات سياسية واقتصادية واجتماعية ملحوظة، الأمر الذي انعكس على طبيعة الخطاب الصحفي آنذاك. وفي هذا السياق، يسلّط البحث الضوء على موقف الصحافة العراقية من تلك التحولات، من خلال دراسة جريدة «الكرخ» بوصفها نموذجًا لصحيفة عُرفت باتجاهها النقدي إزاء مجريات الأحداث. وتكمن أهمية البحث في سعيه إلى الكشف عن توجهات الصحف الصادرة في تلك المدة، وتحليل أنماط تفاعلها مع القضايا التي عاصرتها، من حيث مدى اقترابها من السلطة أو تبنيها مواقف نقدية إزاء أوجه القصور والمشكلات، فضلًا عن دورها في طرح الرؤى والمعالجات. وقد اعتمد البحث على تتبع أعداد جريدة «الكرخ» الصادرة بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ بوصفها مادةً أساسًا للتحليل والاستنتاج.

وانطلاقًا من طبيعة البحث التاريخي، جاء تنظيمه في مقدمة وأربعة محاور وخاتمة؛ تناول المحور الأول التعريف بجريدة «الكرخ» والظروف التي أحاطت بتأسيسها، فيما خُصص المحور الثاني لدراسة موقفها من الأوضاع السياسية في العراق. أما المحور الثالث فقد عالج موقفها من القضايا الاقتصادية، في حين تناول المحور الرابع موقفها من الأوضاع الاجتماعية. واختُتم البحث بخاتمة تضمنت أبرز الاستنتاجات المتعلقة بأداء الجريدة وتوجهاتها الفكرية خلال مدة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:- (جريدة، العراق، السكن، الصحة، الحكومة)

Abstract:-

This study examines a significant period in modern Iraqi history spanning the years (1936–1939), a phase marked by notable political, economic, and social fluctuations that were reflected in the nature of journalistic discourse at the time. Within this context, the research highlights the stance of the Iraqi press

toward these transformations through a case study of *Al-Karkh* newspaper, which was known for its critical approach to unfolding events.
The importance of this study lies in its attempt to uncover the orientations of newspapers published during that period and to analyze patterns of their engagement with contemporary issues, particularly in terms of their proximity to political authority or their adoption of critical positions toward shortcomings and challenges. It also emphasizes the role of the press in presenting perspectives and proposing solutions. The research is primarily based on a systematic examination of *Al-Karkh* newspaper issues published between 1936 and 1939 as the main source for analysis and interpretation.
In line with the nature of historical research, the study is structured into an introduction, four main sections, and a conclusion. The first section introduces *Al-Karkh* newspaper and the circumstances surrounding its establishment. The second section examines its stance toward the political conditions in Iraq. The third addresses its treatment of economic issues, while the fourth analyzes its position on social conditions. The study concludes with a summary of the main findings concerning the newspaper's performance and intellectual orientations during the period under study.
Keywords:- Newspaper, Iraq, Housing, Health, Government

المقدمة:-

مما لا شك فيه، ان الصحافة العراقية منذ نشأتها الأولى عدت ركيزة أساسية من ركائز تاريخ العراق المعاصر، لما زودته بمعلومات غنية ودقيقة، اذ تعد شاهد عيان على مجريات الاحداث في العراق والاقرب لتلك الاحداث. فضلاً عن انها كانت تتناول كل أوضاع العراق المعاصرة بالنقد والتحليل.

لا يغفل على احد، ان المدة الزمنية الممتدة من (١٩٣٦- ١٩٣٩) في العراق، كانت زاهرة بالأحداث المحلية المهمة مثل تبدل الحكومات المستمر، وفي المقدمة منها حكومة الانقلاب عام ١٩٣٦، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة. فلم يكن غريباً والحالة تلك ان تنبري عدة صحف محلية لمعالجة تلك الأوضاع بعد تشخيص أسبابها وطرحها امام الرأي العام، ومن ثم اقتراح الحلول الناجعة لتلك المشكلات.

لأجل ذلك، وقع الاختيار على " موقف جريدة الكرخ من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٣٦- ١٩٣٩" عنواناً للبحث بعد الاعتماد بشكل أساسي على الاعداد الأسبوعية للجريدة المذكورة كونها كانت تصدر مرة واحدة في الأسبوع، على الرغم من التعطيل المستمر والمتكرر التي كانت تلاقيه.

اولاً:- تأسيس جريدة الكرخ:

شهد نظام الحكم في العراق خلال مرحلة الانتداب البريطاني (١٩٢٠- ١٩٣٢) تشريع العديد من القوانين التي شجعت على نشاط الصحافة والتي اخذت تعبر عن وجهات نظر متعددة سواء لسياسيين او أحزاب، فضلاً عن انها ايضاً كانت تنتقد الأداء الحكومي والسياسية البريطانية على الرغم من الضغط الذي كان يمارس بين الحين والأخر على الصحف التي كانت تصل حد الاغلاق احياناً.[١]

من جانب اخر عرف عن الملك فيصل الاول [٢] اهتمامه بالصحافة، لاسيما في بداية حكمه اذ كان يتابع ما تنشره الصحف اليومية، وبحكم الظرف السياسي والاقتصادي لبلد حديث النشأة مثل العراق، كان يقدم المعونات المالية لعدد من الصحف[٣] ، غير ان هذا الامر لم يدم طويلاً، بعد ان قرر الملك فيصل الأول منذ عام ١٩٢٦ اتخاذ التدابير لإرشاد الصحف وايقافها عند الحد الذي يتفق والمصلحة العامة.[٤]

في مثل هكذا ظروف صدرت جريدة "الكرخ" التي كانت جريدة سياسية أدبية انتقادية أسبوعية لصحابها الملا عبود الكرخي [٥] صدر العدد الأول [٦] منها في العاشر من كانون الثاني ١٩٢٧[٧] ، ثم ما لبثت ان تعرضت للتعطيل من قبل حكومة في ٢ حزيران ١٩٢٨ بدعوى مخالفتها الخطة المرسومة للصحف الأدبية، لتصدر مكانها بشكل مؤقت جريدة "صدى الكرخ" ولمدة أربعة اشهر، بعد ان تم استئناف صدور جريدة "الكرخ" مرة أخرى بتاريخ الثامن عشر من أيلول ١٩٢٨. [٨]

ثانياً:- موقف جريدة "الكرخ" من الأوضاع السياسية:

أطلت علينا جريدة "الكرخ" في مطلع العام ١٩٣٦ بمقال افتتاحي حول الحرب الإيطالية على الحبشة، اذ استعرضت طرفي النزاع ومن هو الطرف المعتدي، كما حذرت في الوقت نفسه العرب من مغبة عدم التأهب والاستعداد للتصدي لمثل هكذا اخطار محدقة. ليس هذا فحسب بل طالبت "الكرخ" العراق الذي وصفته بأنه المعني بالتفكير بشؤون العرب جميعاً، ان يجمع شتات الامة العربية لتكون امة قوية ومنيعة الحصون. [٩]

من جانب اخر، طالبت "الكرخ" بتحقيق فكرة ضم الكويت الى العراق في عددها الصادر بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٦، بعد ان كتبت ان فكرة اندماج الكويت بالعراق تلاقي رغبة اكيدة من قبل سكان هذه الامارة الذين لا يروق لهم العيش، ما لم يعودوا الى أحضان العراق، مؤكدة ان جميع المفكرين في الكويت يقومون بتنظيم مذكرات وعرائض وتوقيعها لترفع الى أصحاب القرار السياسي في العراق طلباً منهم في الدخول في ما اسمته ب" الوحدة العراقية"، كون امارتهم تعاني من الافتقار الى المؤسسات العلمية والمنشآت الصحية، وغير ذلك من نواقص الامارة وأسباب تأخرها. [١٠]

رحبت جريدة "الكرخ" بعقد معاهدة الاخوة والتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية[١١] ترحيباً واسعاً عندما نشرت مقالاً افتتاحياً حمل العنوان "آمال الامة العربية تحققها معاهدة الاخوة والتحالف"

وصفت فيها المعاهدة المذكورة بأنها السبيل للتعاون والتكافل الفعلي بين الحكومات التي تجمعها وحدة القومية واللغة والتقاليد. وفي ختام حديثها دعت "الكرخ" الدول العربية المستقلة وفي طليعتها البحث للانضمام الى هذه المعاهدة ذاكرة بالنص: "هذه المعاهدة كفيلة بأشتمال هذا الحلف لكل الناطقين بالضاد اذ ليس من المعقول ان تأبى دولة عربية مستقلة عن الرجوع الى حضيرة القومية العربية التي مهدت السبيل اليها هذه المعاهدة". (١٢)

بالمقابل، أبدت جريدة "الكرخ" رأيها حول قانون التجنيد الالزامي في العراق عام ١٩٣٥(١٣) بعد ان وصفته بالواجب المقدس، لان تطبيق الجندية بطبيعة الحال يوثق ارتباط الفرد بوطنه، على ان يتم تطبيق ذلك على جميع سكان البلد على حد سواء، كما اشارت الى الاستمرار في تجنيد الوجبات من المواليد المستحقة سيؤدي بعد بضعة أعوام الى ان يكون العراق محاطاً بسياجاً من الجند المفتولي السواعد وتكون تربة الوطن امنع من عقاب الجو، عندها سيحسب للعراق حساب بين الأمم. (١٤)

كان موقف جريدة "الكرخ" مؤيد لانقلاب بكر صدقي(١٥) الذي حدث في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، اذ نشرت في عددها الأول بعد الانقلاب المذكور عبارة " القائد العظيم الفريق بكر صدقي قائد القوة الوطنية الإصلاحية الذي اضطر الوزارة الهاشمية على الاستقالة بقوة الجيش الباسل" مستعرضة مساوئ الوزارة الهاشمية الثانية التي وصفت أعضاءها بأنهم أصيبوا بالغرور وحب الذات وترجيح المصالح الخاصة على العامة بإصدارهم احكام جائرة خلفت دماء غزيرة. وعلى متون العمال والفلاحين الذين انهكهم شظف العيش. (١٦)

وفي عددها اللاحق الذي صدر في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٦، أعلنت "الكرخ" انها الان في ظل الوزارة السليمانية(١٧) ، تستطيع ان تعلن عن رأيها بحرية وصراحة دون ان تخش لومة لائم، لاسيما وان رجال الحكم الحاضر يتحلون بالنزاهة والإصلاح الوطني، وبعد ان انجرفت معالم الظلم والجور، معربة عن سعادتها كباقي افراد الشعب العراقي بفرحتها بسقوط الوزارة الهاشمية، كما استبشرت خيراً بمنهاج الوزارة الجديدة التي اذاعها وزير المالية جعفر أبو التمن(١٨) عبر المذياع ذاكرة ما نصه: "علينا ان نفسح المجال لها لتعمل فالفخر لمن رجح الاعمال على الاقوال".(١٩)

لم تكتفِ جريدة "الكرخ" بهذا القدر من التأييد، بل ذكرت ان انقلاب بكر صدقي جاء نتيجة لضغوطات الشعب العراقي الخانقة نتيجة ما اصابته من ضغط وارهاق من جراء الجور والتعسف الذي لحق به، فضلاً عن صعود مجلس نيابي لا يعرف الشعب كيف وصل اعضاءه اليه لان الامة لا تعرف كيفية اجراء الانتخابات، بل لا يعرفون حتى شخصيات النواب الذين اخذوا يتقاضون رواتب على حسابهم باسم تمثيلهم، فظهرت جراء ذلك أزمات سياسية واقتصادية خانقة انتجت الملايين من الفقراء الذين اصبحوا ناقمين على الحكم منتظرين من يخلصهم منه. (٢٠)

وبهذا الصدد نشرت "الكرخ" قصيدة هجاء بحق رئيس الوزراء ياسين الهاشمي[٢١] ذكرت في مطلعها:

أيها الهاشمي الطاغي الكنت عشر سنين باغي
للقصيدة كون صاغي إلك سيف النصح سلت
اشكر الجندي الباسل والجري البارع العامل
زاحك بأربع قنابل صيرك للشام تنهت [٢٢]

كما انتهزت جريدة "الكرخ" الفرصة لتدعو الحكومة الجديدة بضرورة تعديل قانون الانتخابات النيابية بعد ان وصفتها بأنها أساس المصائب في العراق لذلك نادت بلزوم تعديل أساليب النيابة وشروطها وفي المقدمة منها تخفيض المخصصات للنواب ونسبة تمثيلهم للناخبين وعللت ذلك بالقول: "ضخامة هذه المخصصات هي التي دعت الى تهافت الجياع على كرسيها تهافتهم على القطاع ولم نكن اغنى من مصر حقاً التي يقبض هناك نوابها ٢٠ ديناراً شهرياً واذا كنا اغنى من مصر حقاً فلا بأس ان نعطي نوابنا ٣٠ ديناراً اما ٧٥ ديناراً. اللهم ان هذا لفظيع" وبخصوص نسبة التمثيل اقترحت "الكرخ" ان يكون نائب واحد لكل ٤٠ الف او ٥٠ الف نسمة. بدلاً من ٢٠ الف نسمة، لان ذلك بحسب رأي الجريدة يحد من الاسراف بالمال العام. [٢٣]

من جانب اخر، دعت جريدة "الكرخ" الأثرياء والميسورين من أبناء الشعب العراقي للتبرع في سبيل تعزيز سلاح الطيران لدى الجيش، لا سيما وان الدول تتسابق في هذا المضمار، ولكي تشحذ الهمم ذكرت "الكرخ" " ان الشعوب تهب وراء حكوماتها بدافع الشرف والغيرة والشهامة فتندفع بحماس الى معاضدة الحكومة وتعمل وتتبرع تطوعاً وبأرادتها. كما ضربت مثلاً بأثرياء الشعب المصري الذي تبرع احدهم بسبعة الاف دينار لمشروع الطيران المصري". وفي عدد اخر شكرت جريدة "الكرخ" الملك غازي[٢٤] لتبرعه بمبلغ الف دينار لدعم سلاح الطيران في العراق مبينة ان ذلك الفعل يدل على اهتمامه العالي بالمشاريع الوطنية. [٢٥]

باركت جريدة "الكرخ" الانتخابات التي أجريت في عهد الوزارة السليمانية بعد ان نشرت مقالاً افتتاحياً عنونته "النواب وما ينتظره الشعب منهم" اذ ذكرت ان الانتخابات السابقة لم تخرج عن دائرة نوع من أنواع تعيين "الاحباب والانساب والمحاسيب والخلان" مما تسبب في اقتياد النواب بواسطة الحكومة وهذا عكس الغرض الذي تؤتى من اجله المجالس النيابية في الحياة الديمقراطية لذلك طالبت "الكرخ" ان تكون الانتخابات الجديدة فاتحة عهد جديد، لاسيما وانها افرزت وجوه جديدة بالثقة تستطيع ان تؤدي الواجب النيابي وتمثل الشعب خير تمثيل[٢٦]

وفي السياق ذاته، طالبت "الكرخ" بضرورة تشكيل وفود ولجان نيابية تطوف في الولاية العراقية في كل فرصة ليسجلوا ما تحتاجه تلك الالوية من خدمات حتى اذا ما عادوا الى جلسات مجلس النواب يكونوا

مجهزين بالمعلومات الكافية عن كل قانون او مشروع يخص الشعب العراقي. من جانب اخر طالبت جريدة "الكرخ" من النواب متابعة مراحل كل مشروع، وعمل الدوائر الحكومية ومحاسبة المقصرين. لان ذلك من شأنه جلب الاستقرار على العراق ونظام حكمه. [٢٧]

رحبت جريدة "الكرخ" بتشكيل حكومة جميل المدفعي[٢٨] حكومته الرابعة على اثر استقالة الوزارة السليمانية في ١٧ اب ١٩٣٧، عندما نشرت مقالاً بعنوان " امال الامة وامانيها والوزارة المدفعية الرابعة" فقد بينت ان رئيس الوزارة الجديد اخذ على نفسه عهداً بإعادة الطمأنينة الى النفوس فأختار رجالاً أقوياء لتشكيل وزارته ينتظر منهم الشعب العراقي نزولهم الى ميدان العمل الصالح وإنقاذ البلاد من القلق والفتن التي لحقت به بعد حادثة اغتيال بكر صدقي ذاكرة بالنص: "لكل عضو من أعضاء الوزارة تاريخ حافل بجلائل الاعمال وخدمات كبرى من المواقف الحرجة فضلاً عن الميزات العملية والوطنية وقد حق لنا ان نسمي هذه الوزارة بالوزارة المنتظرة. لأنها ضمت رجالاً يقضون المشاكل ويحلون المعضلات على ما يتفق ومصلحة البلاد". [٢٩]

كان من البديهي ان تحل الحكومة الجديدة مجلس النواب وبالفعل صدرت الإرادة الملكية في ٢٦ اب ١٩٣٧[٣٠] لذلك طالبت جريدة "الكرخ" بأن يكون المجلس النيابي الجديد مكون من ممثلين حقيقيين يتم انتخابهم من بين صفوف الشعب وصفوة ابناءه الذين يغارون على مصلحة البلد وان لا يرفعوا أيديهم بالموافقة على أي قانون او مشروع قبل ان يتأكدوا ان في ذلك مصلحة عامة تعود بالنفع على جميع العراقيين[٣١] وما ان نشرت الوزارة المدفعية الرابعة منهاجها الوزاري حتى علقت جريدة الكرخ عليه بالقول "ان الوزارة المدفعية تنتج خطة حكيمة في الحكم بعد ان جاء منهاجها الوزاري شاملاً لكل ما تحتاجه البلاد من اصلاح في مختلف شؤونها السياسية والاقتصادية والداخلية معبراً عما يتمناه العراقيين". [٣٢]

بالمقابل، نعت جريدة "الكرخ" في عدد خاص لها موت الملك غازي اثر حادث سير غامض في ٤ نيسان ١٩٣٩، عندما كتبت "مات الملك ما اقسى القدر وما أمر المصيبة" ذاكرة سجاياه لاسيما اهتمامه البالغ بكافة طبقات الشعب العراقي وفي مقدمتهم الفقراء الذين كانوا يحظون بعطفه. معلقة على الحادث بالنص: "اذا كان قضاء الله عز في شأنه قد نفذ في جلالة الراحل فأن لنا خير العزاء بجلالة شيلة الملك المحبوب فيصل الثاني راجين من الله جل وعلا ان يحد في عمره وان يسعد العراق والعرب جمعاء تحت الراية التي حققت على عهد فيصل الأول وغازي الأول". [٣٣]

اثنت جريدة "الكرخ" على قرار الوزارة السعيدية الرابعة بتحويل دائرة المطبوعات الى مديرية عامة لتوسيع الدعاية والنشر داخل العراق وخارجه لما له من اثر في تحسين سمعة البلاد وتقديمها الى الرأي العام العالمي، بالمقابل أوضحت الجريدة المذكورة ان قانون المطبوعات الحالي لا يتلائم والتوسع في دائرة المطبوعات، لأنه يكبل حرية النشر ويسمح للأشخاص او المؤسسات التي تتعرض للنقد البناء ان

يلجؤون للمسؤولين من رجال الحكم للتشكي من الجهة الناقدة، لأجل ذلك طالبت "الكرخ" بتعديل قانون المطبوعات او الغاءه وسن غير تطلق من خلاله حرية الرأي والتفكير للكتاب ليتخذوا من الصحافة والنشر طريقاً للإصلاح كما هو معمول به في دول قريبة من العراق كمصر وتركيا. (٣٤)

ثالثاً: موقفها من الأوضاع الاقتصادية:

تنبهت جريدة "الكرخ" الى مشكلة اقتصادية مهمة تمس الاقتصاد العراقي وهي التسريب المستمر والبضائع عن طريق الكويت وبسبب استخدام المهربون الأجهزة اللاسلكية، فضلاً عن استخدامهم السلاح ضد شرطة الكمارك، فأن ذلك يعني عبور الكثير من السلع دون خضوعها للتفتيش والرسوم الكمركية، مما يؤدي ذلك الى تكبيد الدولة ضرراً في الموارد، كما ان غمر الأسواق العراقية بالبضائع المهربة يضر بمصلحة الخزينة العراقية والتاجر العراقي. والاهم من ذلك حقاً ان جريدة "الكرخ" استغربت من ان عمليات التهريب لا تأتي من دول الجوار الاخرى في إشارة ضمنية الى احتمالية تعامل الجهات الرسمية الكويتية مع المهربين، لمعرفة ما اسمته اصل البلاء ورأسه. (٣٥)

كما سلطت جريدة "الكرخ" على قضية اقتصادية مهمة والتي تتعلق باحتكار تصدير التمور بأيدي شركة اجنبية تمنحها الحكومة امتياز حق التصرف بالتمور العراقية. اذ وصفت نية الحكومة بأنها "غل يشل الحركة الاقتصادية"، وان ذلك يعني من بين ما يعني التحكم بملك الغير والتصرف بحقوقه. وفي هذا الصدد علقت الجريدة المذكورة بالقول: "ليس من المعقول ان تقدم شركة اجنبية على تحمل مسؤولية كبرى وتتورط بعمل عظيم يحتاج الى مؤسسات ومكاتب حباً بسواد عيون التجار والملاكين ومن له علاقة بالتمور الذين يتمكنون من استغلال مرافقهم وتصدير محاصيلهم بأنفسهم وهم ادرى بشؤونهم واعرف ببواطن الأمور وظواهرها"(٣٦) وتجدر الإشارة ان موقف جريدة "الكرخ" من هذه القضية ونقدها الإجراءات الحكومية، كلفها التعطيل لمدة تجاوزت الشهر. (٣٧)

عرجت جريدة "الكرخ" على افتتاح المصرف الزراعي الصناعي العراقي(٣٨) الذي افتتح في ٢ حزيران ١٩٣٦. اذ ذكرت ان الغاية من انشاء هكذا مصرف كانت من اجل انقاذ الزراع وارباب الصنائع من جور المرابين وتخليصهم من طائلة القروض الاهلية، غير ان ذلك لا يتحقق ابداً وفق وجهة نظر "الكرخ" بعد ان ذكرت ما نصه: "تلاشت تلك الآمال او كادت عندما علم الناس بأن قوام هذا المصرف عبارة عن مال واحد من الاف المرابين وهو عبارة عن مائة وخمسون الف دينار". وعليه طالبت الكرخ من وزير المالية رؤوف البحراني(٣٩) بتوسيع رأس مال المصرف، لكي يسد حاجة الزراع وأصحاب المصانع، ويقضي على التسليف الأهلي الذي ارهق الفلاح العراقي. (٤٠)

اثنت جريدة "الكرخ" على افتتاح مصنع للغزل والنسيج كأول مشاريع الحكومة السليمانية لسد حاجة الجيش والشرطة وطلاب المدارس والمؤسسات الحكومية الأخرى من منسوجات المصنع المذكور، كون

هذا المشروع متصل بالحياة الاقتصادية العامة للشعب العراقي، لاسيما وانه سيبيع منتجاته بسعر الكلفة بعد ان أعلنت الحكومة انها لا تتوخى من تأسيسه تحقيق الأرباح. من جانب اخر دعت "الكرخ" الى افتتاح مشاريع اقتصادية أخرى تعود بالنفع على البلد، أولها مشروع لصناعة الأسلحة والاعتدة فضلاً عن شراء خمسة بواخر تقوم بنقل الحبوب الى الخارج، لتخليص الزراع من تلاعب شركات نقل الحبوب[٤١].

وفي السياق ذاته، رحبت جريدة "الكرخ" بإعلان الحكومة السليمانية القيام بمشروع مصنع الاسمنت الذي وصفته من المشاريع التي تدر الخير على البلد، وانه سيساعد على نهوضه، وتشجيع القائمين على التعمير المضي في أعمالهم. والمهم في الامر من وجهة نظر الجريدة ان الحكومة قررت ان تقوم بالمشروع بنفسها من أموال حكومية خالصة. فضلاً عن بيع الاسمنت بسعر كلفة انتاجه منعاً للاحتكار والتلاعب بأسعار هذه المادة المهمة، وهي بذلك القرار اثبتت انها تلامس الواقع ليتمكن الجميع من شرائها، وعندها تكون قد حققت امرين هامين أولهما انها خدمت عمران البلاد من جهة، ومنعت خروج الأموال الى الخارج لاستيراد الاسمنت من المصانع الأجنبية. [٤٢]

أثارت حالة الشباب الاقتصادية الحرجة في العراق جريدة "الكرخ" التي استغلت مناسبة افتتاح المجلس النيابي الجديد في ٢٣ كانون الأول ١٩٣٧ لتضع امامه الحاجات المستعجلة لدى الشعب العراقي عندما ذكرت ان العراق مليء بالشباب العاطل عن العمل وفيه عمال مرهقون بالمقابل هناك شركات استثمارية اجنبية تمتص دماء أبناء البلد، وفيه ايضاً مشاريع استثمارية كثيرة ممكن ان تدر الخير على أبناء الشعب العراقي لذلك طالبت مجلس النواب ان يشرع القوانين التي من شأنها انعاش حالة الشاب العراقي الاقتصادية. [٤٣]

بالمقابل، رحبت جريدة "الكرخ" كثيراً بافتتاح مطار البصرة المدني في ٢٦ أيار ١٩٣٨، واصفة الحدث بأنه مفخرة من مفاخر العراق في نهضته الحديثة، لاسيما في مجال الاقتصاد لما لهذا المرفق الحيوي من جدوى اقتصادية كبيرة، كما سلطت "الكرخ" الضوء على الرأي العام العالمي لاسيما الصحافة العالمية التي قالت عن هذا المشروع بأنه مشروعاً جباراً، وانه اجمل مطار شيد في المملكة العراقية، وتجدر الإشارة ان جريدة "الكرخ" أبدت استيائها من وجود قطعة كتب عليها ان المطار أسس من قبل الكولونيل السرجون وارد (Joun Ward) مطالبة برفع هذه القطعة على الفور ليثبت عليها اسم الملك غازي. [٤٤]

كما استبشرت جريدة "الكرخ" خيراً، بعد ان علمت موافقة الحكومة على انشاء مصفى للنفط تكون عائدتيه الى العراق بالكامل يكون موقعه في بيجي بالاعتماد على نفط كركوك والقيارة في الموصل، لغرض التصفية عادة هذا المشروع بالمهم الذي طال انتظاره لسنوات عدة، لان من شأنه ان يتيح للحكومة انتاج النفط وتصفيته داخل العراق وهذا يفي ببيع المنتجات النفطية الأخرى بسعر معقول. [٤٥]

من جانب اخر، اثنت جريدة "الكرخ" على نية الحكومة الاشراف على تجارة التمور العراقية وابعاد الشركات الأجنبية عن تصدير التمور بعد ما بينت ان هذه النية يجب ان تتحقق بسبب رغبة الملاكين اولاً لهذا الامر، فضلاً عن ان المضي في هكذا خطوة تعني تحرر جزء مهم من الاقتصاد الوطني. لذلك دعت الحكومة الى تطبيق الاشراف الحكومي لأنه على جانب كبير من الحق والعدل. (٤٦)

تلقت "الكرخ" قرار الحكومة السعيدية الثالثة بتخفيض ٢٠% من رواتب الوزراء و١٠% من رواتب باقي موظفي الدولة التي تبلغ رواتبهم ١٨ ديناراً فما فوق بارتياح بالغ معلقة بالقول: "ان المصلحة العامة فوق جميع الاعتبارات"، لان ذلك التخزين سيوفر للخزينة مبالغ لا بأس بها. ومما زاد من رضا "الكرخ" ان الحكومة فكرت بصغار الموظفين بعد ان استثنتهم من قرار التخفيض كون رواتبهم قليلة ولا تتناسب مع مستوى معيشتهم ذاكرة: " لم نر أي وزارة في الدولة العراقية تقدم فتبدأ بنفسها وتخفض رواتبها. ارادت الوزارة الحاضرة ان تقدم على هذه التضحية في رواتبها ثم تلتفت الى تخفيض كبار الموظفين بعد ان تأكدت لن تخفيض رواتبهم لا يؤثر عليهم بالنظر لضخامتها ومستوى المعيشة في العراق". (٤٧)

رابعاً: موقفها من الأوضاع الاجتماعية:

اهتمت جريدة "الكرخ" اهتماماً ملحوظاً بالمشكلات الاجتماعية في العراق، اذ شكت في عددها الصادر بتاريخ ١١ نيسان ١٩٣٦، أحوال العمال العراقيين الذين يعملون في شركة النفط في الكويت، عندما تعرضوا للطرد الكيفي دون غيرهم من الجنسيات الأخرى، التي بقيت تعمل هناك لا لشيء الا لكون مكون العراقيين في الكويت لا يروق لأميرها، الذي نجح بحسب رأي "الكرخ" ان الإنكليز يخشون على نفوذهم في الكويت من وجود العراقيين فيها، فقد استغربت مثل هكذا تصريح فبعد ان عدته حجة واهية علقت عليه بالقول: "ان العمل في الكويت مباح لجميع الاقوام عدى العراقيين فقد امتلأت الامارة بالهنود وغيرهم وهي تعامل كل هؤلاء بمنتهى العطف والرأفة وتضع امام العراقيين ما استطاعت من العراقيل والصعوبات حتى صاروا يغادرون الكويت وملأ قلوبهم اليأس".(٤٨)

كما رحبت "الكرخ" بقانون حصر المهن بالعراقيين دون غيرهم من الأجانب، وهذا يعني وفق فهم الجريدة حماية العمال العراقيين من شرور البطالة، لذلك طالبت حكومة ياسين الهاشمي الثانية الإسراع بتنفيذ القانون المذكور لما فيه نفعاً عظيماً، مبينة ان هناك اعمال ومهن عادية لا تتطلب وقت طويل لأبعاد العمال الأجانب واستبدالهم بعراقيين، اما فيما يخص أصحاب المتاجر فأوضحت "الكرخ" ان اكبر متجر يستطيع تصفية بضاعته خلال ستة اشهر او اقل من ذلك. محذرة في الوقت نفسه من نية بعض الأجانب تسجيل محلاتهم ومخازنهم بأسماء بعض العراقيين والاتفاق سراً بين الطرفين بأن تكون عائدية المحل الى الأجنبي. (٤٩)

من جانب اخر، انتقدت جريدة "الكرخ" نية مدير الصحة العامة منع الأطباء العاملون في القطاع الحكومي من مزاولة المهنة في العيادات الخاصة، لعدة أسباب. أولها ان عدد الأطباء لا يتناسب مع نسبة السكان وهذا ما يفسر اكتظاظ العيادات الخاصة بالمرضى الى ساعات متأخرة من الليل. بالمقابل، ان الطبيب الذي يتقاضى راتباً لقاء عمل يؤديه الى وقت معين، ليس من المستحسن التأثير على حريته بعد انتهاء الوقت الرسمي لدوامه، لاسيما وانه يقدم خدمات إنسانية جليلة(٥٠).

والاهم من هذا، ان جريدة "الكرخ" حذرت من مرض الملاريا الذي اسمته بالفتاك، لاسيما في فصل الصيف بعد ان شخصت اهم أسبابه وهو انتشار المستنقعات الآسنة بالقرب من الأماكن المزدحمة بالسكان، منتقدة في الوقت نفسه الإجراءات الحكومية لمكافحة الملاريا والتي اقتصرت على ارسال بضعة أطباء لتقديم علاجات وقتية، دون القضاء على مسببات هذا المرض، واعطت "الكرخ" دليلاً على كلامها عندما ذكرت ان كثيراً ممن تعافوا من الملاريا عاودهم المرض مرة أخرى، كون البيئة التي يعيشون فيها مشجعة لبقاء هذا الوباء. لأجل ذلك كله وجهت "الكرخ" كلاماً مهماً للحكومة نصه: "نحن نعتقد ان رعاية الصحة العامة والاهتمام بها اول ما يترتب من الواجبات على الرجال المسؤولين، فليس ثمة ما يمنع بردم المستنقعات وإنقاذ السكان من البلاء المنصب منها على الأرواح البريئة".(٥١)

عرضت جريدة "الكرخ" أوضاع الطبقات الفقيرة في بغداد التي تتخذ من الاكواخ محلاً لسكناهم، اذ استغربت لما تعيشه تلك الطبقات من بؤس وضنك في العيش في ظروف قاسية، والاغرب من ذلك بنظر الجريدة هو اجبار الساكنين من هؤلاء الفقراء بدفع ضريبة ٧٥ فلساً عن كل بيت معلقة بالقول: "كيف يخطر على بال انسان ان يكون أمثال هؤلاء الجياع البائسين خاضعين لنظام ضريبة المساكن وهم لم يسكنوا الا اشباه مقابر". دعت "الكرخ" في نهاية مقالها الى الاهتمام الزائد بأبناء تلك الطبقات الكادحة: لانهم احق الناس بخيرات البلاد كونهم من صميم ابناءها. (٥٢)

وقفت جريدة "الكرخ" بحزم تجاه بعض الشائعات التي أفادت بنية الحكومة باعتقال عدد من اليهود العراقيين بسبب الاحداث التي حدثت في فلسطين عام ١٩٣٦، اذ نشرت مقالاً افتتاحياً حمل عنوان "الوحدة العراقية لا تتصدع" اشارت فيه ان الشعب العراقي على اختلاف مله اثبت في كثير من المواقف والظروف انه على وحدة متينة ونابذ لكا ما من شأنه التفريق. وأضافت ان هذه الحالة الاجتماعية جعلت الجميع يعيش تحت سماء العراق بمنتهى الصفاء والوئام ذاكرة ما نصه: "هيهات ان ينحرف العراقيون على اختلاف مذاهبهم على هذا المبدأ القويم ببعض الاراجيف التي يثيرها ذو الضمائر والنفوس الخبيثة".(٥٣)

اثنت جريدة "الكرخ" كثيراً على نية الحكومة سن نظاماً لتشجيع الشباب على الزواج بدفعها للموظفين الذين يقدمون على الزواج رواتب ستة اشهر، على ان تستقطع منهم على أقساط شهرية لا يزيد القسط

الواحد عن خمس الراتب. بعد ان بينت ان العزوف عن الزواج جعل عدد نفوس العراق يتضاءل ليصل الى خمسة ملايين نسمة. بالمقابل حثت "الكرخ" الحكومة الى جانب سنها النظام المذكور ان تصدر نظاماً اخر او قانون تحدد فيه المهور وفق الشرائع، لكي تحد من الغلو لأهل الزوجة وبذلك تجعل جميع الظروف ملائمة للزواج".(٥٤)

تحدثت جريدة الكرخ عن مشكلة الفيضانات التي تكثر في شهر نيسان من كل عام وعجز الحكومات المتعاقبة طوال اكثر من ١٥ سنة للحد من اثاره سوى اطلاق عبارة مشاريع الري الكبرى في كل منهاج حكومي يوضع بعد تشكيل أي حكومة جديدة. ذكرت انها لم تجد اثراً لهكذا مشاريع، لذلك عرضت "الكرخ" اضرار الفيضانات امام ما اسمته بحكومة الانقلاب على الأوضاع السيئة في البلاد ذاكرة ان الفيضان وعدم وجود خزانات ومشاريع ري كبرى تقلل مياه الري الذي هو مصدر الفتن والقلاقل بين العشائر في الجنوب وعلى الحكومة الإسراع في انقاذ ما يمكن إنقاذه لتخليص الشعب من الفقر واخطار الفيضان. (٥٥)

من جانب اخر، سلطت جريدة "الكرخ" على مشكلة اجتماعية مهمة اسمتها الافة الاجتماعية، الا وهي فوضى الملاهي والمراقص وما يوجد فيه من بائعات الهوى وان اغلب الشباب ابتعد عن الشمس بمبادئ الفضيلة التي هي من واجبات الدين الإسلامي اذ ذكرت: "انصرف الكثير من أبناء الشعب وراء الشهوة واللذة تاركين وراءهم واجباتهم نحو بلادهم وبيوتهم واجسامهم التي لها الحق كل الحق ناسين او متناسين ان الانصراف الى حد التخمة في ملاذ النفس ونداء القلب يؤدي الى الخراب ويؤدي الى الكسل والخمول والأزمات المالية والعائلية ويكون سبباً الى تربية هذا الجيل على أساس فاسد في جو خانق مبوء بالآفات الفتاكة". لأجل ذلك كله طالبت "الكرخ" من الحكومة بالحد من انتشار هكذا مظاهر في سبيل تقدم العراق وجعله معافى عن طريق إيجاد القوة وإيجاد ثقافة ومصانع تزيد من ثروة البلد. (٥٦)

عاودت بعد عام من دعوتها للقضاء على مرض الملاريا في العراق او الحد من اثاره، بمقال نشرته في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٧ عنوانه "خطر الملاريا ووجوب تظافر الجهود لمكافحته، مطالبة بتوجيه المستوصفات السيارة الى أماكن انتشار المرض وإنقاذ السكان من ويلاته، من جانب اخر، ذكرت "الكرخ" ان الجهود الحكومية في مجال الصحة ليست كافية لردع خطر الملاريا ما دام هناك جهلاً مطبقاً متفشي بين طبقات الشعب العراقي، يحتاج الى التعليم والإرشاد، وهناك اوبئة داخل الاكل والشرب يحتاج الى شروط النظافة، والاهم من ذلك كله البرك والمستنقعات والجيف التي تحتاج الى الازالة".(٥٧)

عرضت جريدة "الكرخ" مشكلة ارتفاع بدلات الايجار في العاصمة بغداد، في ظل تعنت الملاكين واصرارهم على زيادة أجور السكن زيادة فاحشة مع ارتفاع تكاليف المعيشة الأخرى، اذ بينت ان بدلات الايجار ارتفعت اكثر من ١٠٠% واحياناً ٥٠% ذاكرة ما نصه: "ان ايجارات الدور أصبحت لا تطاق ولا

نغالي اذا ما قلنا ان اجرة سنة تبلغ ثمن الدار نفسه، ان اقل الدور في بغداد تؤجر الان بديناً شهرياً أي ٢٤ ديناراً في السنة". طرحت "الكرخ" بعد هذا العرض حلولاً لتلك المشكلة تكمن في اصدار الحكومة نظاماً او قانوناً ينص على تخفيض أجور السكن، او بيع أراضي في ضواحي مدينة بغداد الى الذين لا يملكون دور سكنية من الموظفين او الاهلين يتم دفع اثمانها بطريقة التقسيط".(٥٨)

وحول الموضوع نفسه، طالبت جريدة "الكرخ" بأنشاء مدن عصرية مزودة بالكهرباء والماء لحل مشكلة السكن المتفاقمة متسألة كيف للحكومة ان ترضى بأن يعيش أبناء الشعب العراقي في الاكواخ التي لا تدخلها الشمس ويشربون من المستنقعات، وهل هذا الوضع يتفق مع استقلال العراق ورفع شأنه بين الأمم الناهضة، لأجل ذلك دعت رئيس الحكومة جميل المدفعي الى ضرورة الالتفات للفرد العراقي والعمل بجد على توفير حياة كريمة مرفهة بعد ان تخصص حكومته جزءاً من ميزانية الدولة السنوية لمثل هكذا مشاريع".(٥٩)

لم تكتف جريدة "الكرخ" بهذا القدر بل نشرت مقالاً بعنوان "صغار الموظفين وأزمة الدور وقلة الرواتب حالة نضعها امام انظار الحكومة، كتبت فيه ان هذه الازمة اذا ما تم التعمق بها تظهر هناك أسباب واسرار خفية لإبقاء السواد الأعظم من الشعب العراقي بلا مأوى او سكن دائم، مستغربة في الوقت نفسه من وقوف من اسمتهم اولي الامر الذين تعاقبوا على حكم العراق موقف المتفرج، لاسيما وان هناك حلول عدة كانت وما تزال امامهم، أولها توزيع الأراضي الشاسعة في ضواحي بغداد، والتي جميعها صالحة للسكن. دعت "الكرخ" بناءاً على هذه المعطيات ان تنتزع هذه الأراضي التي استولت فئة قليلة احتكرتها عن طريق المحسوبية، وإعادة توزيعها على مستحقيها من أبناء الشعب العراقي. (٦٠)

طالبت جريدة "الكرخ" من الحكومة العراقية بارك السعدون الذي وصفته بأنه اثر من اثار الانحطاط الأخلاقي كونه يسمح بالاختلاط والخلوة بين الجنسين ليلاً. وهذا لم يألفه المجتمع العراقي، ولا يستطيع التكيف معه، ولم تستبعد الجريدة المذكورة ان بعض الدول الغربية لها غايات في خلق هكذا مظاهر خادشة للحياء تحت ذريعة التمدن والتحضر، معلقة بهذا الصدد بالقول: "قد يكون لمثل هؤلاء مقاصد في هدم كيان هذا البلد الأمين الأخلاقي ولكن كيف يسوغ لنا ان نرضى بهذا ونحن الذين يجب ان نكون جد حريصين على تراثنا القومي من التلاعب".(٦١)

نشرت جريدة "الكرخ" مقالاً لها في الثامن من كانون الأول ١٩٣٨، حمل العنوان "متى نشعر بلزوم رفع المستوى الصحي في العراق" وجهت فيه كلامها الى الحكومة، مذكرة ان اول هدف للحكومات الرشيدة في العالم هو العمل على رفع المستوى الصحي للبلاد والحيلولة دون انتشار الأوبئة والامراض بين السكان بتعريفهم بواجباتهم الصحية. لذلك اوصت بأن تتخذ الحكومة إجراءات لتثقيف الشعب العراقي والاهتمام البالغ بالوقاية من خلال ردم المستنقعات وتحويلها الى حدائق ومتنزهات ومدن حديثة، فضلاً

عن تحسين مياه الشرب. بالمقابل طالبت "الكرخ" بالاهتمام بصحة الأطفال حديثي الولادة بشكل اكبر ذاكرة حقيقة مؤداها ان ٣٠% من أطفال الشعب العراقي يموتون سنوياً لافتقراهم العناية الطبية. [٦٢]

كما دعت جريدة "الكرخ" الحكومة لاتخاذ تدابير اكثر إزاء مواجهة الامطار وما تسببه من غرق احياء بكاملها خصوصاً في جانب الكرخ، واستغربت قيام الحكومة بهدم بعض الدور السكنية القديمة بحجة انها خطرة وان الامطار الغزيرة ستهدمها مع علمها المسبق بأن اكثر هذه الدور تعود لأناس فقراء ومعدمين قد اخرجتهم منها وتركتهم بلا ملجأ ذاكرة بالنص: "صاروا يتظلمون هم ونسائهم واطفالهم ولم تقتصر المصيبة على اخراجهم من دورهم اذ الانكى منها ان امانة العاصمة كلفتهم بعد ان هدمت دورهم برفع انقاضها الى خارج المحلات لأنها سدت على المارة الطريق والذي يمتنع منهم ستقوم الأمانة الى صرف ما يقتضي من المبالغ لرفعها وتحصيلها منهم بمثابة ديون ممتازة".[٦٣]

الخاتمة:-

بعد هذا كله، نستطيع ان نثبت عدة استنتاجات توصل اليها البحث، أهمها ان جريدة "الكرخ" كانت متابعة جيدة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمدة (١٩٣٦- ١٩٣٩). بمعنى ادق انها اتقنت دورها الرقابي في تشخيص المشكلات والخوض في أسبابها واقتراح الحلول لها. من جانب اخر نجدها تنتقد الأداء الحكومي وتؤشر على مواطن الخلل فيه في مناسبات عدة باعتبارها احدى الصحف الانتقادية، وان كلفها ذلك الامر الى التعطيل احياناً او الإنذار في أحيان أخرى. الامر الذي جعلها تخفف من حدة نقدها لدرجة اننا لمسنا التزلف والتودد الى الحكومات حال تشكيلها. بالمقابل كانت جريدة "الكرخ" في المجمل من الصحف التي لها ميول قومية واضحة وهذا ما ظهر جلياً في مقالاتها الافتتاحية التي هدفت منها للتثقيف لتحقيق الوحدة العربية كضرورة حتمية لمجابهة الاخطار الخارجية. في الوقت نفسه وجدنا لجريدة "الكرخ" رؤى اقتصادية مهمة تتلخص في إقامة مشاريع وطنية وصولاً الى الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية للخارج في المجال الاقتصادي. اما على الصعيد الاجتماعي نجحت جريدة "الكرخ" في تسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها الشعب العراقي لاسيما في قطاعي السكن والصحة بوصفهم الهم الأكبر لمعظم فئات الشعب العراقي. داعية الحكومة العراقية لحلها وصولاً الى حياة كريمة.

الهوامش والمصادر :

(١) قيس عبد الحسين الياسري، حرية الصحافة في العراق ١٩٢١- ١٩٣٢، مجلة الاجيال، بغداد، العدد ١، كانون الثاني ١٩٨١، ص١٥٩.

(٢) فيصل الاول: ولد في الطائف عام ١٨٨٣ ونشأ في الحجاز ثم تلقى دراسته في الاستانة حتى عام ١٨٩٨. وقف الى جانب والده بريطانيا خلال الحرب العالمية وشارك في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٨ . تم تعيينه ملكا على سوريا عام ١٩٢٠ غير ان ذلك لم يستمر بسبب رفض فرنسا لذلك . ليتم تنصيبه على عرش العراق في ٢٣ اب ١٩٢١ .

توفي في يوم ٨ايلول ١٩٣٣ . للمزيد ينظر : عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،١٩٩١.

([٣]) غازي دحام فهد المرسومي، البلاد الملكي ودوره في السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٠١.

([٤]) فيان حسن احمد، حرية الصحافة في العراق ١٩٢٢- ١٩٣٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٥٧ .

([٥])الملا عبود الكرخي : ولد في بغداد عام ١٨٦٩ ودرس في الكتاتيب وحلقات الدرس في مساجد بغد والكاظمية وعمل في حقول مختلفة مثل التجارة والنقل والزراعة أ اشتهر بشعره الشعبي الذي كان ينتقد فيه الاوضاع القائمة . وعندما اندلعت ثورة العشرين اخذ ينشد قصائده الوطنية في جامع الحيدرخانة . اسس العديد من الصحف كانت جريدة الكرخ في مقدمتها . توفي في بغداد عام ١٩٤٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث ، الجزء الاول ، دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٤، ص٢٥١-٢٥٢.

([٦]) التبس الامر على زاهدة ابراهيم حين ذكرت ان العدد الاول من جريدة الكرخ صدر في ١٣ اب ١٩٢٧، في حين يؤكد الباحث ان اول عدد لجريدة الكرخ صدر في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٧. للمزيد ينظر: زاهدة ابراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩- ١٩٧٨، الطبعة الثانية، دار النشر والمطبوعات الكويتية، الكويت، ١٩٨٢، ص٢٠٣.

([٧]) "الكرخ"(جريدة)، بغداد، العدد ١، ١٠ كانون الثاني ١٩٢٧.

([٨]) فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، دار المدى ،بغداد، ٢٠١٠، ص٩٦.

([٩]) "الكرخ"، العدد ٣٣٦، ٤ كانون الثاني ١٩٣٦.

([١٠]) "الكرخ"، العدد ٣٣٩، ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٦.

([١١]) هي معاهدة عربية وقعها عن الجانب العراقي نوري السعيد وعن الجانب السعودي يوسف ياسين في ٢ نيسان ١٩٣٦، كانت بمثابة معاهدة اخوة عربية وصداقة اسلامية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية بنيت اسسها على مبدأ التعاون بين الدولتين وعلى حل الخلافات وفقاً للمبادئ المقررة بين الامم، ضمنت المعاهدة انضمام الممالك العربية متى شاءت. للمزيد ينظر: صادق حسن السوداني وعادل تقي عبد البلداوي، العلاقات العراقية السعودية في عهد الملك غازي ١٩٣٣- ١٩٣٩ دراسة تاريخية وثائقية، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠٢٠، ص٥٩.

([١٢]) "الكرخ"، العدد٣٤٣، ١١ نيسان ١٩٣٦.

([١٣]) هو قانون شرع رسمياً في ١٢ حزيران ١٩٣٥ في عهد حكومة ياسين الهاشمي الثانية، وعلى اثره انتشرت مراكز التجنيد في انحاء البلاد لاستقبال الشباب العراقي وسوقهم الى مراكز التدريب. تضمن القانون تحديد عمر المكلف بالخدمة في الجيش ممن بلغوا التاسعة عشر عاماً. للمزيد من التفاصيل ينظر: ماريا حسن مغتاظ التميمي، التجنيد الالزامي في العراق ١٨٦٩- ١٩٣٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والقومية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص٨٠.

([١٤]) "الكرخ"، العدد٣٤٥، ٢٥ نيسان ١٩٣٦.

([١٥]) بكر صدقي : ولد في بغداد عام ١٨٩٠ ودرس في الاعدادية العسكرية ثم انتقل الى الاستانة وتخرج منها ملازم ثانٍ عام ١٩٠٨. انضم الى الجيش العراقي برتبة رئيس في عام ١٩٢١. تخرج من كلية الاركان في كامبرلي بإنكلترا عام ١٩٣٢اكتسب شهرة واسعة في حركة الاثوريين عام ١٩٣٣وفي ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٣٦ قام بانقلاب

عسكري في العراق وارغم ياسين الهاشمي على التخلي عن الحكم . اغتيل في الموصل في ١١ اب ١٩٣٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ،الجزء الاول ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٥، ص٢١٥-٢١٦.

([١٦]) "الكرخ"، العدد٣٦٧، ٤ تشرين الثاني ١٩٣٦.

([١٧]) رأت النور في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦واستمر عمرها حتى السابع عشر من اب ١٩٣٧ . للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الرابع ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨، ص٢٢٠.

([١٨]) جعفر ابو التمن: ولد في بغداد عام ١٨٨١ من اسرة تجارية معروفة , يعد من ابرز مؤسسي المدرسة الجعفرية نفي الى جزيرة هنجام واسس الحزب الوطني العراقي عام ١٩٢٢ اصبح وزيرا ونائبا لمرات عدة ابرزها وزير المالية في حكومة حكمت سليمان .توفي عام ١٩٤٥ . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبدالرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٨٠.

([١٩]) "الكرخ"، العدد٣٦٨، ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٦.

([٢٠]) "الكرخ"، العدد٣٦٩ ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٦.

([٢١]) ياسين الهاشمي: ولد في بغداد عام ١٨٨٤، انتقل إلى اسطنبول وتخرج في مدرستها العسكرية عام ١٨٩٩، رجع إلى العراق وأصبح وزيراً للمواصلات والأشغال عام ١٩٢٢، شكل وزارته الأولى عام ١٩٢٤، أسس حزب الشعب عام ١٩٢٥، شكّل وزارته الثانية عام ١٩٣٥ وبقي في منصبهِ حتى عام ١٩٣٦، اضطر إلى الاستقالة أثر قيام انقلاب بكر صدقي، توفي في بيروت عام ١٩٣٧. للمزيد من التفصيل ينظر : سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢٢-١٩٣٦، دار دجلة، بغداد، ٢٠١٣.

([٢٢]) "الكرخ"، العدد ٣٧٠، ٢ كانون الاول ١٩٣٦.

([٢٣]) "الكرخ"، العدد٣٧٥، ١٤ كانون الثاني ١٩٣٧.

([٢٤]) الملك غازي: ولد في مكة عام ١٩١٢ وتعلم فيها قراءة القران والكتابة على يد مشايخها . ارسل عام ١٩٢٤للدراسة في مدرسة هارو في بريطانيا الا انه تركها وفي عام ١٩٢٨ دخل الكلية العسكرية في بغداد وتخرج منها في تموز١٩٣٢ برتبة لازم ثانٍ . توج ملكا على العراق في ٨ ايلول ١٩٣٣ . توفي في حاث سير غامض في ٤ نيسان ١٩٣٩. للمزيد من التفاصيل ينظر : لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧.

([٢٥]) "الكرخ"، العدد٣٧٨، ١١ شباط ١٩٣٧.

([٢٦]) "الكرخ"، العدد٣٨٠، ٤ اذار ١٩٣٧.

([٢٧]) "الكرخ"، العدد٣٨٩، ٢٠ ايار ١٩٣٧.

([٢٨]) جميل المدفعي:ولد في الموصل عام ١٨٩٠ درس في الاستانة وتخرج من المدرسة الحربية برتبة ضابط في سلاح المدفعية عام ١٩١١ خدم في الجيش العثماني في البلقان بعد انبثاق الحكم الوطني في العراق عينه الملك فيصل الاول متصرفا للواء المنتفك . اصبح رئيسا للوزراء سبع مرات توفي عام ١٩٥٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر : طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية (١٨٩٠-١٩٥٨) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٩٩١.

([٢٩]) "الكرخ"، العدد٣٧٩، ٢٧ اب ١٩٣٧.

([٣٠]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الخامس ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨، ص١٤.

([٣١]) "الكرخ"، العدد٣٩٨، ٣ ايلول ١٩٣٧.

([٣٢]) "الكرخ"، العدد٤٠٢، ا تشرين الاول ١٩٣٧.

([٣٣]) "الكرخ"، العدد٤٦٤، ١٣ نيسان ١٩٣٩.

([٣٤]) "الكرخ"، العدد٤٧٧، ٢٧ تموز ١٩٣٩.

([٣٥]) "الكرخ"، العدد٣٣٧، ١١ كانون الثاني ١٩٣٦.

([٣٦]) "الكرخ"، العدد٣٣٨، ١٨ كانون الثاني ١٩٣٦.

([٣٧]) "الكرخ"، العدد ٣٤٠، ١٤ اذار ١٩٣٦.

([٣٨]) تأسس المصرف الزراعي الصناعي بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٥ وباشر اعماله فعلياً عام ١٩٣٦ بهدف تحويل الانشطة الزراعية والصناعية اصبح يوسف غنيمة المدير العام له والذي كان رأس ماله ١٥٠ الف دينار عراقياً. للمزيد من التفاصيل ينظر: رؤوف البحراني، السياسة المالية السليمة في عهد الوزارة الهاشمية الثانية، دار ابن زيدون، دمشق، ١٩٣٨، ص٦٣.

([٣٩])رؤوف البحراني : ولد في بغداد عام ١٨٩٧، تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٢٣، اتقن لغات شرقية متعددة وله المام باللغات الانكليزية والفرنسية والالمانية، شغل مناصب عدة في الدولة العراقية بعد ان اصبح احد افراد النخبة السياسية العراقية في العهد الملكي اصبح وزيراً لأكثر من مرة ونائب، توفي في بغداد عام ١٩٦٣. للمزيد ينظر: فؤاد طارق كاظم، رؤوف البحراني ودوره السياسي والفكري في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠١.

([٤٠]) "الكرخ"، العدد٣٥٠، ٨ حزيران ١٩٣٦.

([٤١]) "الكرخ"، العدد ٣٧٣، ٣١ كانون الاول ١٩٣٦.

([٤٢]) "الكرخ"، العدد ٣٨٨، ٦ ايار ١٩٣٧.

([٤٣]) "الكرخ"، العدد ٤١١، ٢٤ كانون الاول ١٩٣٧.

([٤٤]) "الكرخ"، العدد٤٢٢، ١ نيسان ١٩٣٨.

([٤٥]) "الكرخ"، العدد٤٤٧، ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨.

([٤٦]) "الكرخ"، العدد٤٥٢، ٢٣كانون الاول ١٩٣٨.

([٤٧]) "الكرخ"، العدد ٤٦٠، ١٦ شباط ١٩٣٩.

([٤٨]) "الكرخ"، العدد٣٤٣ ، ١١ نيسان ١٩٣٦.

([٤٩]) "الكرخ"، العدد ٣٤٤، ١٨ نيسان ١٩٣٦.

([٥٠]) "الكرخ"، العدد ٣٤٦، ٢ ايار ١٩٣٦؛ "الكرخ"، العدد ٣٤٧، ١١ ايار ١٩٣٦.

([٥١]) "الكرخ"، العدد ٣٥٥، ١٣ تموز ١٩٣٦؛ "الكرخ"، العدد ٣٥٦، ٢٠ تموز ١٩٣٦.

([٥٢]) "الكرخ"، العدد ٣٥٨، ٣ اب ١٩٣٦.

([٥٣]) "الكرخ"، العدد ٣٦٥، ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٦.

([٥٤]) "الكرخ"، العدد ٣٨٤، ٨ نيسان ١٩٣٧.

([٥٥]) "الكرخ"، العدد ٣٨٦، ٢٢ نيسان ١٩٣٧.

([٥٦]) "الكرخ"، العدد ٣٨٧، ٢٩ نيسان ١٩٣٧.

([٥٧]) "الكرخ"، العدد ٤٠٧، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٧.

([٥٨]) "الكرخ"، العدد ٤١٤، ١٤ كانون الثاني ١٩٣٨.

([٥٩]) "الكرخ"، العدد ٤١٥، ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٨.

([٦٠]) "الكرخ"، العدد ٤١٩، ٤ اذار ١٩٣٨.

([٦١]) "الكرخ"، العدد ٤٣٤، ١٤ تموز ١٩٣٨.

([٦٢]) "الكرخ"، العدد ٤٥٠، ٨ كانون الاول ١٩٣٨.

([٦٣]) "الكرخ"، العدد ٤٥١، ١٦ كانون الاول ١٩٣٨.

المصادر :

اولاً: الصحف:

"الكرخ"(جريدة)، بغداد، العدد ١، ١٠ كانون الثاني ١٩٢٧.

الكرخ"، العدد ٣٣٦، ٤ كانون الثاني ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد ٣٣٩، ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد٣٤٣، ١١ نيسان ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد٣٤٥، ٢٥ نيسان ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد٣٦٧، ٤ تشرين الثاني ١٩٣٦.

الكرخ"، العدد٣٦٨، ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد٣٦٩ ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد٣٣٧، ١١ كانون الثاني ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد٣٣٨، ١٨ كانون الثاني ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد ٣٤٠، ١٤ اذار ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد٣٥٠، ٨ حزيران ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد ٣٧٣، ٣١ كانون الاول ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد ٣٤٤، ١٨ نيسان ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد ٣٤٦، ٢ ايار ١٩٣٦.

"الكرخ"، العدد ٣٤٧، ١١ ايار ١٩٣٦.
"الكرخ"، العدد ٣٥٥، ١٣ تموز ١٩٣٦.
"الكرخ"، العدد ٣٥٦، ٢٠ تموز ١٩٣٦.
"الكرخ"، العدد ٣٥٨، ٣ اب ١٩٣٦.
"الكرخ"، العدد ٣٦٥، ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٦.
"الكرخ"، العدد٣٧٨، ١١ شباط ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد٣٨٠، ٤ اذار ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد٣٨٩، ٢٠ ايار ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد٣٧٩، ٢٧ اب ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد٣٩٨، ٣ ايلول ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد٤٠٢، ١ تشرين الاول ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد ٣٨٨، ٦ ايار ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد ٤١١، ٢٤ كانون الاول ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد ٣٨٤، ٨ نيسان ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد ٣٨٦، ٢٢ نيسان ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد ٣٨٧، ٢٩ نيسان ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد ٤٠٧، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٧.
"الكرخ"، العدد٤٢٢، ١ نيسان ١٩٣٨.
"الكرخ"، العدد٤٤٧، ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨.
"الكرخ"، العدد٤٥٢، ٢٣كانون الاول ١٩٣٨.
"الكرخ"، العدد ٤١٤، ١٤ كانون الثاني ١٩٣٨.
"الكرخ"، العدد ٤١٥، ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٨.
"الكرخ"، العدد ٤١٩، ٤ اذار ١٩٣٨.
"الكرخ"، العدد ٤٣٤، ١٤ تموز ١٩٣٨.
"الكرخ"، العدد ٤٥٠، ٨ كانون الاول ١٩٣٨.
"الكرخ"، العدد ٤٥١، ١٦ كانون الاول ١٩٣٨.
"الكرخ"، العدد ٤٦٠، ١٦ شباط ١٩٣٩.
الكرخ"، العدد٤٦٤، ١٣ نيسان ١٩٣٩.

"الكرخ"، العدد٤٧٧، ٢٧ تموز ١٩٣٩.

ثانياً:- الكتب:

١. رؤوف البحراني، السياسة المالية السليمة في عهد الوزارة الهاشمية الثانية، دار ابن زيدون، دمشق، ١٩٣٨.
٢. زاهدة ابراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩- ١٩٧٨، الطبعة الثانية، دار النشر والمطبوعات الكويتية، الكويت، ١٩٨٢.
٣. سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢٢-١٩٣٦، دار دجلة، بغداد، ٢٠١٣.
٤. صادق حسن السوداني وعادل تقي عبد البلداوي، العلاقات العراقية السعودية في عهد الملك غازي ١٩٣٣- ١٩٣٩ دراسة تاريخية وثائقية، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠٢٠.
٥. عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،١٩٩١.
٦. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الرابع ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨.
٧. _____ ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الخامس ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨
٨. عبدالرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٨٠.
٩. غازي دحام فهد المرسومي، البلاد الملكي ودوره في السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٢.
١٠. فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، دار المدى ،بغداد، ٢٠١٠.
١١. لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧.
١٢. مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث ، الجزء الاول ، دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٤.
١٣. _____ ، اعلام السياسة في العراق الحديث ،الجزء الاول ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٥.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

١- طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية (١٨٩٠-١٩٥٨) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٩٩١.

٢- فؤاد طارق كاظم، رؤوف البحراني ودوره السياسي والفكري في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠١.

٣- فيان حسن احمد، حرية الصحافة في العراق ١٩٢٢- ١٩٣٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٤- ماريا حسن مغتاظ التميمي، التجنيد الالزامي في العراق ١٨٦٩- ١٩٣٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والقومية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

رابعا :والبحوث و الدراسات المنشورة :

١- قيس عبد الحسين الياسري، حرية الصحافة في العراق ١٩٢١- ١٩٣٢، مجلة الاجيال، بغداد، العدد ١، كانون الثاني ١٩٨١.